

المحتجات بإلغاء المادة 93 التي تشترط بلوغ الطفل سن الثامنة عشرة لمنحه حق اختيار الإقامة مع أحد والديه. واعتبرت ناشطات أن هذه الأحكام قد تحول الأطفال إلى وسيلة ضغط على الأمهات، بدلاً من أن تكون حقوقهم واحتياجاتهم أساس القرارات المتعلقة بحياتهم.

وفي بغداد، شاركت مئات النساء في الوقفة الاحتجاجية التي أقيمت في ساحة الفردوس، حيث تعالت الهتافات الرافضة للتمييز ضد المرأة وللأحكام التي تمس حقوق الأطفال. ورفعت المشاركون لافتات عيّرت عن مطالبهن، فيما ألقت أمهات وناشطات كلمات تناولت الآثار الاجتماعية والقانونية للمدونة، وأجرت وسائل إعلام مقابلات مع عدد من الأمهات اللواتي عرضن تجاربهن ومخاوفهن بشأن قضايا الحضانة.

ولم تخل الاستعدادات للاحتجاج من الارتباك؛ إذ أفادت المنظمات الداعية إلى الوقفة بأنها حصلت على ترخيص لإقامتها في ساحة التحرير، قبل أن يعلن، عشية موعدها، تغيير الموقع إلى ساحة الفردوس. وأدى هذا التغيير المفاجئ إلى تضارب المعلومات بشأن المكان النهائي للتجمع، وأثار تساؤلات حول أسبابه، التي لم تتضح بصورة مؤكدة. ورغم هذه الظروف، شاركت نساء ارتدين الملابس السوداء التقليدية وغطين وجوههن حفاظاً على سلامتهن، في مشهد عكس حساسية القضية والمخاوف المرتبطة بالمشاركة العلنية في الاحتجاج.

وامتدت التحركات إلى مدن أخرى، إذ شهد كورنيش البصرة تجمعاً احتجاجياً بمشاركة عدد من المنظمات السياسية والنسوية، كما نظمت وقفة في محافظة كربلاء رفضاً للمدونة. وعكست هذه التحركات اتساع الاعتراض النسوي على الأحكام التي ترى المحتجات أنها تنتقص من حقوق النساء وتؤثر في استقرار الأطفال وعلاقاتهم الأسرية.

وفي هذا السياق، أكدت نادية محمود، من تحالف أمان النسوي المشارك في التحرك، في مقابلة مع إحدى الوكالات الإعلامية، مشروعية مطالب المحتجات وضرورة الاستجابة لها وإلغاء المدونة الجعفرية.

وتكشف هذه الاحتجاجات عن تصاعد القلق لدى قطاعات من النساء والناشطات بشأن انعكاسات التشريعات الأسرية على حقوق المرأة والطفل، كما تؤكد تمسك المشاركات بمطلب جعل مصلحة الطفل الفضلى أساساً لأي قرار يتعلق بالحضانة، وضمان المساواة والعدالة في القوانين المنظمة لشؤون الأسرة.

احتجاجات نسوية في بغداد وجنوب العراق رفضاً للمدونة الجعفرية ومساوها بحقوق النساء والأطفال



في السادس عشر من تشرين الأول/أكتوبر 2026، شهدت بغداد وعدد من مدن جنوب العراق تحركات نسوية احتجاجية رفضاً للمدونة الجعفرية الصادرة بموجب القانون رقم (1) لسنة 2025، والتي أثارت جدلاً واسعاً بسبب ما تتضمنه من أحكام تتعلق بحقوق النساء والأطفال والأسرة. وجاءت هذه التحركات بمشاركة منظمات نسوية وناشطات وأمهات طالبين بإلغاء المواد التي اعتبرنها تمييزية، وبضمان حماية حقوق الأطفال ومراعاة مصالحهم الفضلى.

وبرزت قضية حضانة الأطفال في صدارة المطالب، ولا سيما ما يتعلق بنقل الحضانة إلى الأب عند بلوغ الطفل سن السابعة، من دون أن تكون مصلحته الفضلى المعيار الحاسم في هذا القرار. وأثارت هذه الأحكام مخاوف واسعة لدى أمهات مطلقات يخشين فقدان حقهن في رعاية أطفالهن، فيما طالبت

قرار من المكتب السياسي للحزب الشيوعي العمالي العراقي حول: برنامج عمل لتشنيد النضال ضد تخفيض قيمة الدينار العراقي وارتفاع تكاليف المعيشة

وتبرر حكومة الزبيدي قرارها بتخفيض قيمة الدينار بالضغوط المالية التي تواجهها، وبحاجتها إلى تأمين الرواتب والمعاشات والوفاء بالتزامات الدولة. غير أن معالجة الأزمة المالية عبر تحميل المواطنين أعباءها، بدلاً من تحميل اصحاب الثروات الطائلة والجهات المستفيدة من منظومة الفساد والامتيازات الاقتصادية كلفة هذه الأعباء، تعني عملياً نقل كلفة الأزمة إلى الطبقة العاملة وعموم كادحي العراق.

إن تخفيض قيمة الدينار لا تعالج الأسباب البنوية للأزمة الاقتصادية، ولا تضع حداً للفساد ونهب المال العام وسوء إدارة الموارد والثروات. بل إنها، في ظل اعتماد العراق الكبير على الاستيراد، تزيد من تكلفة السلع والمواد الأساسية المستوردة، وتفاقم الضغوط على معيشة المواطنين، فيما تستفيد الدولة من الحصول على عدد أكبر من الدنانير مقابل إيراداتها الدولارية.

وهكذا تتحمل الجماهير العمالية والكادحة جانباً أساسياً من كلفة معالجة الأزمة المالية، من خلال تراجع قيمة دخولها وقدرتها الشرائية.

ولا يمكن فصل هذه السياسات عن طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي القائم في العراق، الذي يضع الثروات والإيرادات العامة والمفاصل الاقتصادية الحيوية تحت سيطرة الأحزاب والقوى السياسية الحاكمة وشبكات المصالح المرتبطة بها، وتقاسمها وفق سياستها المقيتة وسيئة الصيت والقائمة على أساس المحاصصة في توزيع الحصص والثروات بين الأحزاب التي تحكم وتتحكم بموارد الدولة والمجتمع، بينما تترك الغالبية العظمى من المجتمع لمواجهة الفقر والبطالة وتدهور الخدمات وارتفاع تكاليف الحياة.

التكملة على الصفحة الثانية

المقدمة:
بلغ الغلاء وتدهور مستوى المعيشة نتاج سياسات السلطة والنظام الرأسمالي وارتفاع تكاليف المعيشة في العراق مستوى بات يخلق حياة الجماهير العمالية والكادحة والغالبية العظمى من السكان، محوّلاً حياتهم إلى معركة يومية من أجل البقاء. وتتسع بصورة متزايدة الفجوة بين دخول العمال والموظفين والمتقاعدين وسائر الفئات محدودة الدخل، من جهة، والثروات الهائلة التي تستحوذ عليها الأحزاب والقوى السياسية المسيطرة على السلطة، والمسؤولون الحكوميون وأصحاب الشركات الكبرى، من جهة أخرى.

لقد جاء قرار الحكومة بخفض سعر الدينار العراقي ليضيف أعباءً جديدة إلى حياة المواطنين، ويفاقم أزمة المعيشة، ويزيد من الضغوط على القدرة الشرائية للعمال والموظفين والمتقاعدين وسائر الفئات محدودة الدخل. ويأتي ذلك في ظل اتساع البطالة، وغياب فرص العمل أمام ملايين العاطلين، وانعدام مصادر الدخل المستقرة لقطاعات واسعة من المجتمع، فضلاً عن الضرائب والرسوم المفروضة على الاتصالات والنقل والكهرباء والمرور ومختلف الأنشطة الاقتصادية وعمليات البيع والشراء.

الإجراءات التي تؤدي إلى تراجع قدرتهم الشرائية.

3- ألغاء الرسوم الجمركية على المواد الغذائية والسلع الأساسية ودعم أسعارها

إلغاء الرسوم الجمركية على المواد الغذائية والسلع الأساسية والضرورية، واتخاذ إجراءات فعلية للحد من ارتفاع أسعارها وضمان توفيرها للمواطنين بأسعار مناسبة. كما يجب ضمان انتظام توزيع الحصة الغذائية شهرياً، وتحسين نوعيتها، وتوفير جميع المواد الأساسية الضرورية فيها، والعمل على توسيع مظلة الدعم الاجتماعي بما يضمن وصوله إلى الفئات الأكثر تضرراً من الغلاء.

4- فرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الثروات الطائلة

فرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الثروات الطائلة والشركات والمؤسسات الاقتصادية التي تحقق أرباحاً هائلة، بما يضمن مساهمتها في تحمل الأعباء الاجتماعية والاقتصادية. كما يجب فرض الضرائب اللازمة على الأنشطة الاقتصادية التي تتسبب في تلوث البيئة والإضرار بالصحة العامة، وإخضاع الشركات الكبرى وأصحاب الامتيازات الاقتصادية لرقابة مالية فعالة. ويجب تحويل الإيرادات المتحصلة من هذه الضرائب بالكامل إلى الخزينة العامة، وفق آليات شفافة وخاضعة للرقابة، وتخصيصها لتطوير الخدمات العامة وتوفير التأمينات الاجتماعية والصحية.

5- ضمان الرعاية الصحية والأدوية المجانية

ضمان توفير الرعاية الصحية العامة والأدوية مجاناً، وتخصيص الموارد المالية اللازمة لبناء مستشفيات جديدة، وتطوير المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية، وتحسين نوعية خدماتها ورفع كفاءتها. كما يجب ضمان حصول المواطنين على الأدوية والفحوصات والعلاجات والعمليات الجراحية مجاناً أو بأسعار رمزية، مع إعطاء الأولوية للعائلات العمالية ومحدودة الدخل، بحيث لا تتحول الحاجة إلى العلاج إلى عبء مالي يحرم الإنسان من حقه في الحياة والصحة.

6- توفير الكهرباء والماء والغاز والوقود بأسعار مدعومة

توفير الكهرباء ومياه الشرب والغاز والوقود بأسعار منخفضة ومدعومة حكومياً، تتناسب مع دخول المواطنين واحتياجاتهم المعيشية، وضمان وصول هذه الخدمات الأساسية إلى جميع السكان بصورة منتظمة. كما يجب تطوير الخدمات العامة المرتبطة بالطاقة والمياه، ووضع حد لسياسات تحميل المواطنين تكاليف الإخفاق الحكومي في توفيرها.

7- زيادة الأجور والرواتب والمعاشات وضمان الدخل والتأمين ضد البطالة

زيادة أجور العمال ورواتب الموظفين ومعاشات المتقاعدين بما يتناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة، ومراجعتها دورياً بما يحافظ على القدرة الشرائية لهذه الفئات ويضمن تلبية احتياجاتها الأساسية. كما يجب توفير التأمين ضد البطالة، وضمان دخل أساسي يكفل الحد الأدنى من متطلبات المعيشة للعاطلين عن العمل والقادرين عليه، من النساء والرجال على حد سواء، إلى جانب توسيع مظلة التأمينات الاجتماعية والاقتصادية وضمان تطبيقه.

8- ضمان التعليم العام الجيد وتوفير فرص العمل للخريجين

رفع مستوى التعليم في المدارس والمعاهد والجامعات الحكومية، وضمان تكافؤ فرص الحصول على تعليم جيد لجميع المواطنين، بصرف النظر عن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير المستلزمات الضرورية لتطوير المؤسسات التعليمية العامة. كما يجب معالجة البطالة بين الخريجين، والعمل على توفير فرص عمل لهم وتعيين الذين يعملون منذ مدة طويلة بصورة تطوعية في المؤسسات الحكومية، وفقاً لاحتياجات هذه المؤسسات وإمكاناتها، مع ضمان حقوقهم القانونية في الأجور والتأمينات الاجتماعية.

9- ضمان الحق في السكن وتوفير إجراءات مناسبة

إلزام الحكومة بتحمل مسؤولياتها في توفير السكن اللائق للعائلات العمالية ومحدودة الدخل، وضمان حق الجميع في الحصول على مسكن مناسب. ويجب توفير الوحدات السكنية بأسعار مناسبة وبأقساط طويلة الأجل، أو توزيع الأراضي السكنية وإتاحة القروض المصرفية الميسرة من دون فوائد وبأجل سداد طويلة، بما يمكن العائلات من الحصول على مسكن مناسب. كذلك، ينبغي تنظيم إيجارات المساكن وضبطها بما يتناسب مع دخول العائلات العمالية ومحدودة الدخل، وضمان عدم تعرض أي عائلة للتشرد أو فقدان مسكنها بسبب العجز عن دفع الإيجار أو تحمل تكاليف السكن.

التكملة على الصفحة الرابعة

في مجال الغذاء والاحتياجات اليومية، فإن اعتماد العراق بدرجة كبيرة على السلع المستوردة يجعل أسعارها شديدة التأثر بتقلبات سعر الصرف والرسوم الجمركية والضرائب وتكاليف النقل. وبدلاً من حماية القدرة الشرائية للمواطنين وتوفير السلع الأساسية بأسعار مناسبة، تتراكم الأعباء المالية على كاهلهم، وتراجع قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الضرورية.

أما في قطاع الصحة، أدت سياسات إضعاف المستشفيات الحكومية والخدمات الصحية العامة، والتوسع في إخضاع العلاج لقوانين السوق والربح، إلى جانب اتساع دور القطاع الصحي الخاص، إلى حرمان قطاعات واسعة من المواطنين من الحصول على العلاج والأدوية بصورة مناسبة. وباتت عائلات كثيرة مضطرة إلى بيع ممتلكاتها أو الاستدانة لتغطية تكاليف العمليات الجراحية وعلاج الأمراض، فيما تعجز عائلات أخرى عن توفير العلاج لمرضاهم، وتواجه خطر فقدان حياتهم بسبب العجز عن تحمل التكاليف.

وفي مجال التعليم، أدى إضعاف التعليم العام وتراجع مستواه، بالتوازي مع التوسع في التعليم الخاص وتحويله إلى مجال للاستثمار والربح، إلى تقييد تكافؤ الفرص التعليمية، وحرمان أطفال العائلات العمالية ومحدودة الدخل من فرص متساوية في الحصول على تعليم جيد. كما يواجه خريجو المدارس والمعاهد والجامعات البطالة وانعدام فرص العمل، في ظل الاختلالات البنوية في سوق العمل وعجز السياسات الحكومية عن توفير فرص عمل لائقة.

إن الغلاء وتدهور مستوى المعيشة ليسا مشكلتين منفصلتين عن طبيعة السلطة والسياسات الاقتصادية التي تنتهجها. ويرى الحزب الشيوعي العمالي العراقي أن جذور الفقر والبطالة والتفاوت الاقتصادي وتدهور الأوضاع المعيشية تكمن في سلطة البرجوازية والنظام الرأسمالي القائم، وفي إخضاع الثروة والعمل واحتياجات المجتمع لمصالح الربح والتراكم الرأسمالي.

ومن هذا المنطلق، فإن إنهاء هذه الأوضاع بصورة جذرية يرتبط بتغيير النظام السياسي والاقتصادي القائم، وإقامة سلطة بديلة تضع إدارة المجتمع في أيدي ممثليه المنتخبين مباشرة، أي حكومة المجالس، بما يفتح الطريق أمام إنهاء الفقر والتفاوت الطبقي، وتوفير حياة كريمة ومرفهة لجميع المواطنين.

غير أن النضال من أجل هذا الأفق السياسي لا يلغي ضرورة خوض النضال الفوري ضد الغلاء والفقر والبطالة، والدفاع عن المستوى المعيشي للجماهير. فمن خلال الضغط الجماهيري المنظم، يمكن انتزاع مكاسب ملموسة، والحد من أعباء الغلاء، وإجبار الحكومة على تحمل مسؤولياتها تجاه حياة المواطنين، وضمان حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

وانطلاقاً من ذلك، يضع الحزب الشيوعي العمالي العراقي مهمة تنظيم حركة جماهيرية واسعة ضد تخفيض قيمة الدينار والغلاء وتدهور مستوى المعيشة في صلب برنامج العمل، ويدعو العمال والموظفين والمتقاعدين والعاطلين عن العمل وسائر الفئات المتضررة، والنقابات والاتحادات العمالية والمهنية والمنظمات الجماهيرية، إلى توحيد جهودهم ونضالهم من أجل انتزاع المطالب المعيشية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً: المطالب والميادين الأساسية للنضال ضد ارتفاع تكاليف المعيشة

إن مواجهة الغلاء وتدهور مستوى المعيشة تتطلب طرح برنامج واضح للمطالب الاقتصادية والاجتماعية المباشرة، والعمل على تحويلها إلى محور لنضال جماهيري منظم على امتداد العراق.

1- النضال ضد الفساد واستعادة الأموال والممتلكات المنهوبة

كشف المسؤولين الفاسدين وكل من استولى على الثروات العامة وإيرادات الدولة، ومحاسبتهم، والحجز على الممتلكات والثروات المتحصلة من الفساد والنهب وفق الإجراءات القانونية، والعمل على استعادة الأموال العامة المسروقة والمنهوبة.

كما يجب الإعلان بشفافية تامة عن الأموال والممتلكات المستعادة، وتخصيصها لتحسين الأجور والرواتب والمعاشات، وتطوير الخدمات العامة، وتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين.

2- إلغاء الاستقطاعات من الرواتب والمعاشات

إلغاء الاستقطاعات التي تطال رواتب العمال والموظفين ومعاشات المتقاعدين، وفرض تحميلهم أعباء الأزمات المالية الناتجة عن سياسات السلطة وسوء إدارتها للموارد العامة. وضمان انتظام دفع الرواتب والمعاشات في مواعيدها، وحماية دخول العاملين والمتقاعدين من

بصد النظام الرأسمالي والنزعة الذكورية! (بودكاست "أبرار وادي" لتحالف أمان مع "فارس محمود")

الجزء (2)

الرأسمالية هذه القيم الذكورية كي تحرف الانظار عن هذه الحقيقة، ويديموها بوصفها شيء "طبيعي"، "الحياة هي هكذا" وغيرها من أكاذيب. وللنزعة الذكورية دور مهم في خلق وإشاعة هذه الصورة المخادعة كي تدفع بعجلة ربح الرأسمال. انه تبادل مصالح ومنافع بين النزعة الذكورية ونظام الرأسمال.

الأرقام التقديرية الصادرة من منظمة العمل الدولية ومنظمة وكسفام تكشف عن الحجم المذهل لما أطلقا عليه "الاقتصاد المخفي" و"غير المرئي"، اي اقتصاد العمل الرعائي والمنزلي، إذ يبلغ سنوياً ما يقارب (11) تريليون دولار!!!، وهذا اذا ما تم احتسابه على أساس الحد الأدنى للأجور!! يعني ليس الحد المتوسط أو الأعلى للأجور! وهذا ما يعادل 3 اضعاف حجم صناعة التكنولوجيا العالمية بأكملها! وتتجاوز الناتج المحلي الاجمالي ل (3) دول عظمى مجتمعة هي اليابان والمانيا والمملكة المتحدة! وهو يعادل (9-11)% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي. ويصل في الدول النامية وذات البنى التقليدية العشائرية والدينية الى (30-40)% من الناتج المحلي!

تتفق البشرية يومياً 16 مليار ساعة على العمل الرعائي، تقوم النساء ب 12.5 مليار ساعة منه! وإن 606 ملايين امرأة في سن العمل يتواجدن خارج القوى العاملة تماماً بسبب مسؤوليات الرعاية المنزلية. تشير منظمة وكسفام الى ان العمل الرعائي غير المدفوع هو "المحرك الخفي" الذي يبقى عجالات الاقتصاد العالمي والشركات والمجتمعات تدور. وبدون هذا الدعم المجاني اليومي من النساء، سينهار النظام الاقتصادي الرأسمالي الحالي فوراً. حيث يعمل هذا النظام عبر "دعم خفي" مستمر تؤديه النساء من أجسادهن وحریاتهن وفرصهن الشخصية.

أبرار وادي: لم يكن النظام الأبوي موجود منذ بداية البشرية، بل تبلور تدريجياً مع الثورة الزراعية. ومع استقرار البشر وظهور الزراعة لم يعد الإنتاج يقتصر على تلبية الحاجات اليومية للإنسان، بل أصبح بالإمكان إنتاج فائض في الغذاء وامتلاك الأراضي والثروات. ومن هنا، ظهرت الملكية الخاصة وبرزت معها أهمية توريث المنتجات عبر النسب. ومثلما تذكر الأدبيات النسوية، دفع هذا التحول الى تشديد السيطرة على النساء وأدوارهن الانجابية لضمان انتقال الثروة الى الأبناء، فتحوّلت الهيمنة الذكورية من ممارسات اجتماعية الى مؤسسات وقوانين وأعراف تكرست فيما بعد في المجتمعات الرأسمالية، ما رأيكم بهذا الصدد؟

فارس محمود: نعم لقد كان هذا موجود ولكن في مجتمعات قديمة اي قبل الاف السنين. وهو ما يسمى بالمجتمع او العصر الامومي كانت للام أو المرأة اليد الطولى في المجتمع والنسب يعود للمرأة، مجتمع ما قبل الملكية الخاصة، مجتمع مشاعي قديم. في العصر الحجري القديم، عصر الصيد والجمع، بحدود قبل 12 الف عام، ولكن بحدود قبل اربعة الاف عام، حدث تطور اقتصادي واجتماعي كبير، حيث انتقلت المعيشة من الاعتماد على الزراعة البسيطة، عبر القطف وجمع الثمار بالدرجة الأساس الى الزراعة الاحترافية باستخدام الحيوانات والحرث البدائي، حيث ظهر الإنتاج الفائض عن الاستخدام والملكية الخاصة وتغير دور الرجل الذي كان مهيباً من الناحية البدنية وظهر المجتمع الذكوري، وتحول النسب من الأم للرجل، وفرض معوقات على المرأة من حيث النسل وارتباطاً بوجود اطمئنانه على ان تنتقل الملكية لأولاده، انتقل الزواج من زواج المرأة المتعدد بالرجال ونسبة الوليد للام الى الزواج الاحادي بالرجل!

ومن هنا، مع ظهور الملكية الخاصة، بدأ تراجع مكانة المرأة في المجتمع، وبالتالي، ظلمها واضطهادها. ولكن في المجتمع البدائي الامومي لم تعاني المرأة من الاضطهاد والظلم كممارسة منهجة مثلما هو الحال اليوم. ولكن من المؤكد يجب عدم النظر الى هذه المجتمعات بمثابة، لأنها مجتمعات بنيت على أساس الندرة والعوز وقلة الموارد.

أي باختصار أن اضطهاد النساء ليس "أزلياً"، بل هو نتاج حقبة تاريخية معينة (ظهرت مع الزراعة والملكية)، وسيزول مع زوال اسبابها المادية، الملكية الخاصة.

لبودكاست تنمة



تجعل الحياة والمعيشة ممكنة وتبقى قوة العمل قادرة على الإستمرار. ونود ان نفهم من ضيفنا كيف يستفاد النظام الرأسمالي من العمل الرعائي وعملية إعادة الإنتاج الاجتماعي لتعظيم أرباحه؟

فارس محمود: المجتمع الرأسمالي معقد. إنه ليس مثل المجتمع العبودي مثلاً. المجتمع العبودي واضح وبسيط. هناك عبيد (هذا قدرهم) وهناك مالك عبيد (مُقدّر عليهم) بوسعه أن يبيع العبد أو يقتله أو يتصرف به، وهناك مجتمع محدود ذات تطلعات وافكار محدود ودين وعمل وبقاء والخ. أي كل شيء بسيط وواضح بيد ان المجتمع الرأسمالي خلق شبكات ووضعية معينة بحيث يصعب بسهولة استشفاف جوهر الأمور والقضايا.

حول المسألة التي ذكرتي أود أن أقول إن في صلب العملية الانتاجية والعلاقات الانتاجية القائمة، يقف العامل. لأن بدون العامل لا يبقى أي شيء، لا إنتاج ولا رأسمالية ولا أي شيء. فالحديد لا يتحول الى شيء آخر للاستعمال إلا العامل هو من يحوله الى شيء آخر.

والعامل كأي أداة يحتاج الى تجديد كل يوم. يعود من العمل، مُتعب ومرهق، يحتاج الى طعام، الى راحة، الى ان تكون ملابسه مغسولة ونظيفة. ولكي تتوفر شروط تجديد قوته وطاقته، يحتاج الى بيت نظيف، يحتاج الى ان يكون مطمئناً على راحة أطفاله، مدارسهم، الاعتناء بالكبار، بدون هذه لا يستطيع العامل ان يذهب في اليوم التالي للعمل ولا ان يديم حياته. وكل هذا يؤمنه شخص آخر موجود في البيت، المرأة. حتى لو ان الرأسمالية رسخت في ذهن البشر ان هذا العمل هو مسؤولية المرأة. حتى في أوروبا والغرب، فإن معظم الأعمال المنزلية تقوم بها النساء، وهن عاملات. بيد ان كل هذه الاعمال المرهقة والمضنية والبليدة والتي تعزل المرأة اجتماعياً، هي أعمال مثل دائرة طواريء يجب ان تعمل او تكون حاضرة للعمل 24 ساعة في اليوم، لان حين ينهض الطفل في منتصف الليل وهو مريض، العامل يواصل نومه، مهمة الام هي السهر عليه والخ.

ولهذا، العمل المنزلي والرعائي هو عمل بكل معنى الكلمة، ولكنه غير مدفوع الاجر. من شروط ديمومة عمل العامل هو وجود العمل الرعائي، حيث لا يمكن للعامل ان يديم عيشه بدون. يقولوا للعامل: هذا أجرك ونحن لسنا مسؤولين عن باقي الأمور. إنت، يا عامل، مسؤول عن ذلك! ولهذا، لن تقبض عنه المرأة أجراً، ولا يعترف به كعمل من الأساس.

لأنه اذا لم يوفر أحد ما هذه الخدمات المجانية للعامل حتى يجدد نفسه وطاقته، على الرأسمالي او الدولة (حكومة الرأسماليين) ان تخصص منظم له، "مكوجي"، توجر طباط له، أحد يربي اطفاله، وآخر يعتني بوالديه الكبار السن، وغير ذلك. عليها ان تدفع المال لكل هؤلاء حتى يأتي العامل في اليوم الثاني للعمل وينتج ويحقق ارباح للرأسمالي.

فهل تعرفون كم من الارباح تجني الرأسمالية سنوياً من هذه العملية، من تخلية كاهلها من مسؤولياتها هذه وتحيلها على كاهل المرأة مقابل "صفر" دينار أو دولار؟! وعلى صعيد اجتماعي، لا يعتبر هذا العمل الرعائي عملاً، ويعدهو ضمناً واجب "طبيعي" و"فطري" للمرأة! ولهذا تشيع

تتمة قرار المكتب السياسي...

الفئات المتضررة بحركة جماهيرية أوسع، قادرة على ممارسة الضغط على الحكومة والسلطات المحلية والجهات المسؤولة عن الأوضاع المعيشية. ويجب أن تراعي الحركة خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مختلف مناطق العراق، مع الحفاظ على وحدة المطالب الأساسية ووحدة النضال من أجل الحقوق المعيشية.

- تنظيم النضالات العمالية والمهنية وتوحيدها العمل على توسيع التنسيق بين النقابات والاتحادات العمالية والمهنية، وتشجيع تنظيم العمال والموظفين والمتقاعدين وسائر الفئات المتضررة في أطر نضالية مستقلة، وتوحيد تحركاتهم حول المطالب الاقتصادية والاجتماعية المشتركة. كما يجب دعم المبادرات والاحتجاجات التي تنطلق للدفاع عن الأجور والرواتب والمعاشات وحقوق العمل والخدمات العامة، والعمل على ربطها ببرنامج عام لمواجهة الغلاء والفقر والبطالة.

- كسب التضامن والدعم الجماهيري والسياسي خارج العراق العمل على حشد التضامن خارج العراق من خلال النقابات والمنظمات العمالية، والقوى اليسارية والشيوعية، ومنظمات حقوق الإنسان، والجاليات العراقية في الخارج. يجب توظيف هذا التضامن لتوسيع التعريف بمطالب الحركة الجماهيرية المناهضة للغلاء، وتعزيز الدعم السياسي والإعلامي للنضال من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وإيصال صوت العمال والفئات محدودة الدخل إلى الرأي العام والمنظمات الدولية المعنية بحقوق العمال والحقوق الاجتماعية.

ثالثاً: النضال ضد الغلاء هو نضال من أجل حياة كريمة وتغيير المجتمع. إن الغلاء والفقر ليسا قدراً طبيعياً محتوماً، ولا واقعاً يستحيل تغييره. فالسياسات التي تركز ثروات المجتمع في أيدي أقلية ضيقة، وتحمل العمال والفئات محدودة الدخل أعباء الأزمات الاقتصادية، تمثل جزءاً من آليات النظام الرأسمالي القائم على الاستغلال والتفاوت الطبقي. ويمكن مواجهة هذا الواقع وتغييره من خلال النضال الجماهيري المنظم والموحد. لذلك، فإن النضال ضد الغلاء لا يقتصر على المطالبة بخفض أسعار سلعة أو خدمة معينة، بل هو نضال من أجل الخبز والعمل والأدوية والتعليم والسكن والأجور اللائقة، ومن أجل ضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وتوفير حياة عصرية كريمة لجميع المواطنين.

إن بناء حركة جماهيرية واسعة وموحدة تضم العمال والموظفين والمتقاعدين والعاطلين عن العمل والنساء والطلاب وسائر الشرائح المتضررة من الغلاء والفقر، من شأنه أن يحول المطالب المعيشية إلى قوة اجتماعية وسياسية مؤثرة، قادرة على مواجهة سياسات السلطة وانتزاع المكاسب وتحقيق التغيير.

وتقع على عاتق الحزب الشيوعي العمالي العراقي مسؤولية العمل على تنظيم هذه الحركة الجماهيرية وتوحيد صفوفها وتوسيع قاعدتها الاجتماعية، وربط نضالها من أجل المطالب المعيشية المباشرة بالنضال من أجل تغيير النظام السياسي والاقتصادي القائم، وفتح الطريق أمام مجتمع يقوم على المساواة والرفاه والحرية، وتكون فيه الثروة والخدمات العامة في خدمة المجتمع بأسره، لا أداة للإثراء والاستغلال في أيدي أقلية حاكمة. إن الدفاع عن المستوى المعيشي للجماهير اليوم، وتنظيم نضالها من أجل الأجور والعمل والصحة والتعليم والسكن والضمان الاجتماعي، يشكلان جزءاً من النضال الأوسع من أجل تحرير المجتمع من الاستغلال والتفاوت الطبقي، وإقامة مجتمع تكون فيه حياة الإنسان ورفاهه وحرية أساس تنظيم الاقتصاد وإدارة المجتمع.

المكتب السياسي

2026-10-15

10- حماية العمال والعمالات وضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ضمان حقوق العمال والعمالات في مختلف قطاعات العمل، وتحسين ظروف العمل والأجور، وتطبيق قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية، وحماية العاملين من الاستغلال والفصل التعسفي وانعدام الأمان الوظيفي. كما يجب ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء، وتوفير فرص العمل المتكافئة، وحماية حقوقهن في الأجور والعمل والضمان الاجتماعي، ومواجهة أشكال التمييز والاستغلال التي تزيد من أعباء المعيشة على العائلات العمالية.

11- الاعتراف الرسمي بقيمة واهمية العمل الرعائي الذي تقوم به النساء في عملية اعادة انتاج الحياة بما يتضمنه من ادامة النسل البشري، والعناية بشؤون الاطفال وخلق جيل جديد والحفاظ على قوة العمل والمسنين والمرضى، واشراك مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والرجال مع ما تقوم به النساء من عمل رعائي ومنزلي من اجل تخفيف الاعباء عنهن، ولمساعدتهن في الالتحاق بالعمل مدفوع الاجر متى رغبن وكن مستعدات لذلك.

ثانياً: ضرورة تنظيم حركة جماهيرية واسعة على امتداد العراق

إن تحقيق هذه المطالب لا يمكن أن يتم بمجرد رفع الشعارات أو تقديم المناشدات، بل يتطلب نضالاً جماهيرياً منظماً ومتواصلاً يستند إلى توحيد القوى المتضررة من الغلاء والفقر والبطالة، وتحويل مطالبها إلى قوة اجتماعية وسياسية ضاغطة. وفي هذا الإطار، تقع على عاتق الحزب الشيوعي العمالي العراقي مسؤولية تنظيم عمل سياسي وجماهيري متعدد الجوانب، والعمل على تنفيذ الخطوات التالية:

- تحويل الغلاء وتدهور مستوى المعيشة إلى قضية رأي عام العمل على جعل الغلاء وتراجع مستوى المعيشة قضية مركزية في الرأي العام العراقي، من خلال تنظيم الاجتماعات والندوات والحوارات والحملات الإعلامية، ونشر المعلومات والحقائق المتعلقة بالأوضاع المعيشية، وتوسيع الأنشطة الجماهيرية الهادفة إلى كشف سياسات السلطة وأثارها على حياة المواطنين. ويجب أن يستند هذا العمل إلى إبراز الآثار المباشرة لارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية على العمال والموظفين والمتقاعدين والعاطلين عن العمل وسائر الفئات محدودة الدخل، وربط هذه الآثار بالسياسات الاقتصادية والمالية التي تنتهجها الحكومة.

- بناء جبهة جماهيرية واسعة ضد الغلاء

إقامة علاقات التعاون والتنسيق مع الشخصيات العمالية والجماهيرية، والنقابات والاتحادات العمالية والمهنية، ومنظمات النساء والطلاب والعاطلين عن العمل والمعلمين، وسائر القوى والمنظمات والأحزاب السياسية المستعدة للنضال المشترك من أجل تخفيف أعباء الغلاء وتحسين الأوضاع المعيشية. ويجب أن تقوم هذه الجبهة على المطالب المعيشية والاقتصادية المشتركة، وأن توفر إطاراً لتوحيد النضالات المتفرقة وتحويلها إلى حركة جماهيرية أوسع وأكثر تأثيراً، مع الحفاظ على استقلالية المنظمات العمالية والجماهيرية وحققها في اتخاذ قراراتها النضالية. إعداد لائحة موحدة بالمطالب الأساسية، بالتعاون مع القوى والمنظمات المشاركة في الحركة، وتقديمها رسمياً إلى الحكومة والبرلمان والجهات المعنية، والعمل على تحويلها إلى برنامج مشترك للنضال وراية لحركة جماهيرية متعددة المبادئ.

وينبغي أن تعكس هذه اللائحة الاحتياجات المباشرة للعمال والفئات محدودة الدخل، وأن تتضمن مطالب واضحة وقابلة للمتابعة والمحاسبة، مع تحديد الجهات المسؤولة عن تنفيذها ومطالبتها بإعلان مواقفها منها.

- توسيع الحركة لتشمل جميع المحافظات والمدن والبلدات توسيع العمل الجماهيري والتنظيمي، وفقاً للإمكانات المتاحة، ليشمل جميع المحافظات والمدن والبلدات العراقية، بما فيها إقليم كردستان، وحشد أوسع قطاعات المجتمع حول المطالب المشتركة. ويقتضي ذلك تطوير التنسيق بين النضالات المحلية والقطاعية، وربط احتجاجات العمال والموظفين والمتقاعدين والعاطلين عن العمل وسائر